

Distr.: General
12 December 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون
البند ١٦ من جدول الأعمال

تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية

تقرير اللجنة الثانية

المقرر: السيد بورغ تسيين تام (سنغافورة)

أولا - مقدمة

- ١ - قررت الجمعية العامة في جلستها العامة الثانية المعقودة في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، بناء على توصية المكتب، أن تدرج البند المعنون "تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية" في جدول أعمال دورتها التاسعة والستين وأن تحيله إلى اللجنة الثانية.
- ٢ - ونظرت اللجنة الثانية في البند في جلساتها ٨ و ٣٠ و ٣٨، المعقودة في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر و ٥ تشرين الثاني/نوفمبر و ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. ويرد سرد لوقائع المناقشة التي أجرتها اللجنة بشأن البند في المحاضر الموجزة ذوات الصلة (A/C.2/69/SR.8 و 30 و 38).
- ٣ - وكان معروضا على اللجنة من أجل النظر في هذا البند الوثائق التالية:
 - (أ) تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات على الصعيدين الإقليمي والدولي (A/69/65-E/2014/12)؛
 - (ب) مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير المديرية العامة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة عن تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٣٠/٥٠ (A/69/217)؛



الرجاء إعادة استعمال الورق

181214 151214 14-67106 (A)



(ج) رسالة مؤرخة ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لبنن لدى الأمم المتحدة يحيل بها الإعلان الوزاري المعتمد في الاجتماع الوزاري الذي عُقد في كوتونو، بنن، في الفترة من ٢٨ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٤ وتناول موضوع الشراكات الجديدة لبناء القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً (A/69/392)؛

(د) رسالة مؤرخة ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لبنن لدى الأمم المتحدة يحيل بها الإعلان الوزاري الذي اعتمده وزراء أقل البلدان نمواً في اجتماعهم السنوي المعقود في نيويورك في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ (A/C.2/69/2).

٤ - وفي الجلسة ٨، المعقودة في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، أدلى ببيان استهلاكي كل من رئيسة قسم العلم والتكنولوجيا في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وممثل مكتب نيويورك لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (انظر A/C.2/69/SR.8).

ثانياً - النظر في المقترحات

ألف - مشروعا القرارين A/C.2/69/L.11 و A/C.2/69/L.67

٥ - في الجلسة ٣٠ المعقودة في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، عرض ممثل دولة بوليفيا المتعددة القوميات، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أعضاء مجموعة الـ ٧٧ والصين، مشروع قرار بعنوان "تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية" (A/C.2/69/L.11)، فيما يلي نصه:

"إن الجمعية العامة،

"إذ تشير إلى قراراتها ١٨٣/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، و ٢٣٨/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، و ٢٧٠/٥٧ بء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، و ٢٢٠/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، و ٢٥٢/٦٠ المؤرخ ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٦، و ١٨٢/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، و ٢٠٢/٦٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، و ١٨٧/٦٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، و ١٤١/٦٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، و ١٨٤/٦٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، و ١٩٥/٦٧ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، و ١٩٨/٦٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣،

”وإذ تشير أيضا إلى قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٦/٢٠٠٦ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦، و ٣/٢٠٠٨ المؤرخ ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٨، و ٧/٢٠٠٩ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٩، و ٢/٢٠١٠ المؤرخ ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٠، و ١٦/٢٠١١ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١١، و ٥/٢٠١٢ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٢، وإذ تحيط علما بقرار المجلس ٩/٢٠١٣ المؤرخ ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٣ المتعلق بتقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها، وإذ تشير إلى القرار ٣٠٢/٦٨ المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٤ المتعلق بطرائق استعراض الجمعية العامة الشامل لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات والقرار ٣١٠/٦٨ المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ المتعلق بأربعة حوارات منظمة عقد كل منها على مدى يوم واحد بشأن الترتيبات الممكنة لإنشاء آلية تيسير تعزز استحداث التكنولوجيات النظيفة والسليمة بيئيا ونقلها ونشرها،

”وإذ تشير كذلك إلى إعلان المبادئ وخطة العمل اللذين اعتمدهما القمة العالمية لمجتمع المعلومات في مرحلتها الأولى التي عقدت في جنيف في الفترة من ١٠ إلى ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ وأقرتهما الجمعية العامة، وإلى التزام تونس وبرنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات اللذين اعتمدهما القمة في مرحلتها الثانية التي عقدت في مدينة تونس في الفترة من ١٦ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ وأقرتهما الجمعية،

”وإذ تشير إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥،

”وإذ تشير أيضا إلى الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية وإلى وثيقته الختامية وإلى المناسبة الخاصة التي عقدها رئيس الجمعية العامة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ لمتابعة الجهود المبذولة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ووثيقته الختامية،

”وإذ تشير كذلك إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢ وإلى وثيقته الختامية المعنونة ’المستقبل الذي نصبو إليه‘،

”وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها على الصعيدين الإقليمي والدولي،

”وإذ تلاحظ عقد منتدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات الذي يقوم الاتحاد الدولي للاتصالات بتنظيمه سنويا بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والاجتماع الاستعراضي الأول للقمة العالمية لمجتمع المعلومات بعد مضي عشر سنوات الذي نظّمته اليونسكو في باريس في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٣،

”وإذ تلاحظ أيضا إنشاء اللجنة المعنية بتقنية النطاق العريض لأغراض تطوير التكنولوجيا الرقمية بدعوة من الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات والمديرة العامة لليونسكو، وإذ تحيط علما بوثيقة ”أهداف تقنية النطاق العريض لعام ٢٠١٥“ التي تحدد أهدافا لعولمة سياسة تقنية النطاق العريض وزيادة توفير هذه التقنية بأسعار ميسورة وزيادة الإقبال عليها دعما للأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وإذ تحيط علما أيضا بالتقرير المعنون ”حالة تقنية النطاق العريض لعام ٢٠١٣: تحقيق عالمية النطاق العريض“، الذي يوفر تقييما لتلك الأهداف في كل بلد على حدة وحالة نشر تقنية النطاق العريض في جميع أنحاء العالم، فضلا عن تقرير اللجنة المعنية بتقنية النطاق العريض المعنون ”مضاعفة الفرص الرقمية: تعزيز إدماج النساء والفتيات في مجتمع المعلومات“، الذي خلص إلى وجود فجوة رقمية بين الجنسين تتمثل في انخفاض عدد النساء المستخدمات للإنترنت عن عدد الرجال بنحو ٢٠٠ مليون نسمة، وإذ تلاحظ أنه إذا لم تتخذ إجراءات إضافية لزيادة إمكانية الاستفادة النساء والفتيات من تقنية النطاق العريض، فمن الممكن أن تنمو هذه الفجوة الرقمية بين الجنسين لتصل إلى ٣٥٠ مليون نسمة بحلول عام ٢٠١٥،

”وإذ تعيد التأكيد على الدور المحوري للجمعية العامة في الاستعراض الشامل لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، وفقا للفقرة ١١١ من برنامج عمل تونس، وإذ ترحب في هذا الصدد بعقد اجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة على أعلى المستويات الحكومية الممكنة خلال كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ من أجل اعتماد وثيقة ختامية متفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي،

”وإذ تعيد التأكيد أيضا على أن الاستعراض الشامل للجمعية العامة سيتناول تقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، ومعالجة الثغرات المحتملة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمجالات التي يتعين مواصلة التركيز

عليها، والتصدي للتحديات، بما في ذلك سد الفجوة الرقمية وتسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية،

”وإذ تقر بدور اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في مساعدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي بوصفه مركز تنسيق المتابعة على نطاق المنظومة، ولا سيما في استعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، والمحافظة في الوقت نفسه على ولايتها الأصلية المتعلقة بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية،

”وإذ تلاحظ انعقاد الدورة السابعة عشرة للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في جنيف في الفترة من ١٢ إلى ١٦ أيار/مايو ٢٠١٤،

”وإذ تلاحظ أيضا أنه ينبغي للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية أن تقدم، بعد دورتها الثامنة عشرة، بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٥ تقريرها عن استعراض التقدم المحرز بعد مضي عشر سنوات في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات إلى الجمعية العامة، من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

”وإذ تسلّم بضرورة احترام سيادة الوطنية والقانون الدولي الواجب التطبيق عند النظر في مسألة تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، وإذ تلاحظ أهمية احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية في استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وإذ تؤكد من جديد أن الحقوق نفسها التي يتمتع بها الناس خارج الإنترنت يجب أن تحظى بالحماية أيضا على الإنترنت، بما في ذلك الحق في الخصوصية، على النحو المنصوص عليه في القرار المعنون ’الحق في الخصوصية في العصر الرقمي‘،

”وإذ تلاحظ أن التنوع الثقافي هو التراث المشترك للبشرية، وأن مجتمع المعلومات ينبغي أن يقوم على أساس احترام الهوية الثقافية والتنوع الثقافي واللغوي والتقاليد والأديان وأن يشجع عليه، وأن يعزز الحوار بين الثقافات والحضارات، وإذ تلاحظ أيضا أن تعزيز تنوع الهويات الثقافية واللغات وتأكيد هذا التنوع والحفاظ عليه، على النحو المبين في وثائق الأمم المتحدة المتفق عليها بهذا الشأن، بما فيها الإعلان العالمي المتعلق بالتنوع الثقافي الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، أمور ستزيد من إثراء مجتمع المعلومات،

”وإذ تنوه بالاتجاهات الإيجابية في إمكانية الاتصال وتوافر الخدمات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصعيد العالمي بأسعار ميسورة، ولا سيما الزيادة المستمرة في الاتصال بشبكة الإنترنت لتشمل ثلث سكان العالم والانتشار السريع للهواتف المحمولة واستخدام الإنترنت بالأجهزة المحمولة، وزيادة توافر محتويات الإنترنت بلغات متعددة، وظهور خدمات وتطبيقات كثيرة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مما يوفر إمكانية كبيرة لتطوير مجتمع المعلومات،

”وإذ تلاحظ أن التقدم والعديد من الابتكارات في ميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كاستخدام الإنترنت بالأجهزة المحمولة وشبكات التواصل الاجتماعي عبر الإنترنت والحوسبة السحابية، تساهم في تهيئة مجال دينامي يتطلب من جميع الجهات المعنية التكيف باستمرار مع تلك الابتكارات،

”وإذ تسلّم بالجهود المستمرة التي تبذلها المنظمات الدولية والإقليمية المعنية وغيرها من الجهات المعنية لوضع تصور لأثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على التنمية ولتحديد معالمه، وإذ تشجع المجتمع الدولي والجهات المعنية على دعم جهود البلدان النامية الساعية إلى تسخير فوائد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تحقيق هدف القضاء على الفقر، بوصفه هدفا رئيسيا من أهداف التنمية المستدامة،

”وإذ تشدد، مع ذلك، على أنه بالرغم من التقدم المحرز مؤخرا، لا تزال توجد فجوة رقمية كبيرة ومتنامية بين البلدان من حيث توافر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ويسر تكاليفها واستخدامها وتوفير تقنية النطاق العريض، وإذ تشدد أيضا على ضرورة سد الفجوة الرقمية، بما في ذلك ما يتعلق منها بمسائل كالقدرة على تحمل رسوم الإنترنت، وكفاءة استفادة الجميع من منافع التكنولوجيا الجديدة، ولا سيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،

”وإذ تعيد تأكيد ضرورة تسخير إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بفعالية أكبر في سبيل بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، من خلال كفاءة نمو اقتصادي مطرد وشامل وعادل وتحقيق التنمية المستدامة،

”وإذ ترحب بإدراج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بصفتها وسيلة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة،

”وإذ تسلّم بأن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات هي تكنولوجيات نظيفة وسليمة بيئياً،

”وإذ تعرب عن بالغ القلق من استمرار الآثار السلبية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية، ولا سيما على التنمية، وإذ تسلّم بالأدلة على وجود انتعاش متفاوت وهش، وإذ تدرك أن الاقتصاد العالمي، على الرغم من الجهود الكبيرة التي ساعدت على احتواء مخاطر الهبوط، وتحسين ظروف السوق المالي ودعم الانتعاش، لا يزال يمر من مرحلة صعبة مخوفة بمخاطر سلبية، بما في ذلك ارتفاع معدل التقلب في الأسواق العالمية وارتفاع معدلات البطالة، ولا سيما بين الشباب، والمديونية في بعض البلدان واتساع نطاق الضائقة المالية التي تشكل تحديات أمام تحقيق الانتعاش الاقتصادي العالمي وتبرز الحاجة إلى تحقيق مزيد من التقدم نحو تحقيق اطراد الطلب العالمي وإعادة توازنه، وإذ تشدد على ضرورة مواصلة الجهود لمعالجة مواطن الضعف والاختلالات في النظام المالي الدولي وإصلاحه وتعزيزه، وفي غضون ذلك تنفيذ الإصلاحات المتفق عليها حتى الآن،

”وإذ تعرب عن القلق من استمرار الآثار السلبية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية على الاتجاهات الإيجابية في نشر تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والاستثمارات اللازمة لكفالة إمكانية حصول الجميع على هذه التكنولوجيات والجهود الرامية لسد الفجوة الرقمية،

”وإذ تعرب عن القلق أيضاً من الفجوة المتزايدة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في توفير تقنية النطاق العريض، وكذلك من الأبعاد الجديدة التي اتخذتها الفجوة الرقمية،

”وإذ تسلّم بضرورة التصدي للقصور في بناء القدرات اللازمة للاستخدام المثمر لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل تخطي الفجوة الرقمية،

”وإذ تسلّم أيضاً بأن عدد مستخدمي الإنترنت أخذ في النمو وبأن طابع الفجوة الرقمية أخذ هو أيضاً في التغير من فجوة تبدى في توافر الإنترنت إلى فجوة في جودة الوصول إلى الإنترنت والمعلومات والمهارات التي يمكن للمستخدمين الحصول عليها، والقيمة التي يمكن أن يجنوها منها، وإذ تسلّم كذلك في هذا الصدد بضرورة تحديد أولويات استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من خلال اتباع نهج ابتكارية، بما فيها النهج القائمة على تعدد الجهات المعنية، في إطار الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والإقليمية،

”وإذ تسلّم كذلك بأن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات تشكل عناصر تمكين بالغة الأهمية للتنمية الاقتصادية والاستثمار تعود بمنافع على العمالة والرفاه الاجتماعي، وأن الانتشار المتزايد لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات داخل المجتمع قد أحدث آثاراً عميقة على أساليب تقديم الحكومات للخدمات، وتعامل المؤسسات التجارية مع المستهلكين، ومشاركة المواطنين في أوجه الحياة العامة والخاصة،

”وإذ تسلّم بالإمكانات الهائلة لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات في تعزيز نقل التكنولوجيات المستخدمة في مجموعة واسعة النطاق من الأنشطة الاجتماعية الاقتصادية،

”وإذ تعيد تأكيد الفقرات ٤ و ٥ و ٥٥ من إعلان المبادئ المعتمد في جنيف في عام ٢٠٠٣، وإذ تسلّم بأن حرية التعبير وحرية تدفق المعلومات والأفكار والمعارف أمور أساسية في مجتمع المعلومات وتعود بالنفع على التنمية،

”وإذ تدرك التحديات التي تواجه الدول، ولا سيما البلدان النامية، في مكافحة الجريمة الإلكترونية، وإذ تشدد على ضرورة تعزيز أنشطة المساعدة التقنية وبناء القدرات، بطلب منها، من أجل منع استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للأغراض الإجرامية ومحاكمة من يستخدمونها في تلك الأغراض ومعاقتهم وفقاً للقانون الدولي، بما في ذلك نشر المواد والصور وتسجيلات الفيديو التي تروج لأنشطة المنظمات والجماعات الإرهابية واستخدام تلك التكنولوجيات في ارتكاب الأعمال الإرهابية أو التحريض عليها أو التجنيد لارتكابها أو تمويلها أو التخطيط لها،

”وإذ تقر بأن الإنترنت عنصر أساسي في بنية مجتمع المعلومات ومرفق عالمي في متناول الجميع،

”وإذ ترحب باستضافة البرازيل بنجاح للاجتماع العالمي لأصحاب المصلحة المتعددين بشأن مستقبل إدارة الإنترنت (NETMundial) الذي عقد في سان باولو في ٢٣ و ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٤،

”وإذ تقر بأن الاجتماع العالمي لأصحاب المصلحة المتعددين أسهم في التوعية بالطابع الملح لتسريع عملية إصلاح شركة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة والهيئة الشبكية لتخصيص الأرقام وإضفاء الطابع العالمي عليهما،

”وإذ تسلّم بضرورة أن تكون الإدارة الدولية للإنترنت عملية متعددة الأطراف وشفافة وديمقراطية وأن تتم بمشاركة كاملة من الحكومات والقطاع الخاص

والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والتقنية والمنظمات الدولية، كما هو معلن في برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات،

”وإذ تسلّم أيضا بأهمية منتدى إدارة الإنترنت وولايته باعتباره منتدى للحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين بشأن مسائل شتى، على النحو الوارد في الفقرة ٧٢ من برنامج عمل تونس، بما يشمل مناقشة المسائل المتعلقة بالسياسات العامة المتصلة بالعناصر الأساسية لإدارة الإنترنت، مع التنويه بالنداءات التي تدعو إلى إدخال تحسينات على أساليب عمل المنتدى، وإذ تأخذ في اعتبارها توصيات الفريق العامل التابع للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية والمعني بإدخال تحسينات على منتدى إدارة الإنترنت،

”وإذ تكرر التأكيد على أهمية العملية التي ترمي إلى تعزيز التعاون. بما يتسق تماما مع الولاية المنصوص عليها في برنامج عمل تونس، وإذ تلاحظ العمل المتواصل الذي يقوم به الفريق العامل التابع للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية والمعني بتعزيز التعاون،

”وإذ تعيد التأكيد على أن من المقرر أن يتابع الأمين العام، من خلال عمليتين منفصلتين، ما أسفرت عنه القمة العالمية لمجتمع المعلومات من نتائج فيما يتصل بإدارة الإنترنت، أي العملية المتوخى منها تعزيز التعاون وعقد منتدى إدارة الإنترنت، وإذ تسلّم بأن العمليتين يمكن أن تكمل كل منهما الأخرى،

”وإذ تعيد التأكيد أيضا على الفقرات من ٣٥ إلى ٣٧ ومن ٦٧ إلى ٧٢ من برنامج عمل تونس،

”وإذ ترحب بالجهود التي بذلتها البلدان المضيفة في تنظيم اجتماعات منتدى إدارة الإنترنت التي عقدت في أثينا، في عام ٢٠٠٦، وفي ريو دي جانيرو، البرازيل، في عام ٢٠٠٧، وفي حيدر أباد، الهند، في عام ٢٠٠٨، وفي شرم الشيخ، مصر، في عام ٢٠٠٩، وفي فيلنيوس، في عام ٢٠١٠، وفي نيروبي، في عام ٢٠١١، وفي باكو، في عام ٢٠١٢، وفي بالي، إندونيسيا، في عام ٢٠١٣، وفي اسطنبول، تركيا، في عام ٢٠١٤،

”وإذ تحيط علما بنجاح اجتماعات منتدى إدارة الإنترنت التي عقدت حتى الآن، وإذ ترحب بالعرضين المقدمين لاستضافة الاجتماعين القادمين للمنتدى في البرازيل في عام ٢٠١٥ والمكسيك في عام ٢٠١٦، إذا ما تم تحديد ولاية المنتدى،

”وإذ تسلّم بالدور الفريد الذي يضطلع به الشباب في عالم شديد الترابط والتحديات التي تواجههم والفرص المتاحة لهم، وإذ تحيط علما باحتفال القمة العالمية للشباب لـ ’ما بعد عام ٢٠١٥‘، التي استضافتها حكومة كوستاريكا ونظمها الاتحاد الدولي للاتصالات مع منظمات أخرى في منظومة الأمم المتحدة، فضلا عن الشركاء من الحكومات والجهات العاملة في القطاع ووسائط الإعلام والمجتمع المدني في الفترة من ٩ إلى ١١ أيلول/سبتمبر عام ٢٠١٣، كمساهمة في المناقشات المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في مجال تسخير تكنولوجيا الاتصالات لأغراض التنمية،

”وإذ تسلّم أيضا بالدور المحوري الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة في تحقيق التنمية، بما في ذلك فيما يتعلق بتعزيز إمكانية الحصول على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، بطرق منها إقامة شراكات مع جميع الجهات المعنية بهذا الأمر،

”وإذ ترحب، في ضوء الفجوات القائمة في الهياكل الأساسية لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، بعقد مؤتمر القمة لوصل أفريقيا بالإنترنت في كيغالي، في عام ٢٠٠٧ وفي القاهرة، في عام ٢٠٠٨، وبعقد مؤتمر القمة لوصل رابطة الدول المستقلة بالإنترنت في مينسك، في عام ٢٠٠٩، وبعقد اجتماع بلدان الكومنولث في كولومبو في عام ٢٠١٠، وبعقد الجمعيتين الأولى والثانية للاتحاد الأوروبي المعنيتين ببرنامج العمل الرقمي في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢، وبعقد مؤتمر القمة المعني بوصل الأمريكتين بالإنترنت في بنما في عام ٢٠١٢، وبعقد مؤتمر القمة المعني بوصل الدول العربية بالإنترنت في قطر في عام ٢٠١٢، وبعقد مؤتمر القمة المعني بوصل منطقة آسيا والمحيط الهادئ بالإنترنت ومنتدى الاتحاد الدولي للاتصالات العالمي للاتصالات في تايلند في عام ٢٠١٣، وبعقد مؤتمر القمة لتحويل أفريقيا في كيغالي، في الفترة من ٢٨ إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، وبعقد مختلف المنتديات الوطنية والإقليمية المعنية بإدارة الإنترنت والتي تعقد سنويا حول العالم، وبطريق المعلومات السريع لأمريكا الوسطى وطريق المعلومات الفائقة السرعة العابرة لبلدان المنطقة الأوروبية الآسيوية، ومنتدى آسيا لتقنية النطاق العريض وقادة الخدمات العالمية الذي سيعقد في الهند في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، وبالمناسبات التي يعقدها تحالف توفير الاتصال بالإنترنت بكلفة معقولة، وبالعديد من المبادرات الإقليمية الأخرى التي ترمي إلى تعبئة الموارد البشرية والمالية والتقنية للتعجيل بتنفيذ أهداف القمة العالمية لمجتمع المعلومات المتعلقة بالقدرة على الاتصال،

١ - تسلّم بما يمكن لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات أن تقوم به من دور في توفير حلول جديدة لمواجهة التحديات الإنمائية، خاصة في سياق العولمة، وبقدرتها على تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمنصف والتنمية المستدامة، والقدرة على المنافسة، والحصول على المعلومات والمعارف، والقضاء على الفقر، والإدماج الاجتماعي، بما يساعد على التعجيل بإدماج جميع البلدان في الاقتصاد العالمي، ولا سيما البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نمواً؛

٢ - تسلّم أيضاً بالنمو السريع لشبكات تقنية الاتصال بالنطاق العريض، وخاصة في البلدان المتقدمة النمو، وتعرب عن القلق من الفجوة الرقمية المتنامية في توفر تقنية النطاق العريض والقدرة على تحمل تكاليفها ونوعية الوصول إليها واستخدامها بين البلدان المرتفعة الدخل والمناطق الأخرى، حيث تتخلف أقل البلدان نمواً وأفريقيا كقارة عن ركب بقية مناطق العالم؛

٣ - تعرب عن القلق من الفجوة الرقمية في الحصول على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وفي الاتصال بتقنية النطاق العريض بين البلدان التي تختلف مستويات تنميتها، مما يؤثر في العديد من التطبيقات المهمة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية في مجالات كالحكم والأعمال التجارية والصحة والتعليم، وتعرب أيضاً عن القلق من التحديات الخاصة التي تواجه البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية، في مجال الاتصال بتقنية النطاق العريض؛

٤ - تسلّم بوجود فجوة بين الجنسين كجزء من الفجوة الرقمية، وتشجع جميع الجهات المعنية على ضمان المشاركة الكاملة للمرأة في مجتمع المعلومات وحصول المرأة على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات واستخدامها لها من أجل تمكينها واستفادتها من تلك التكنولوجيات بوجه عام، وتشير في هذا الصدد إلى النتائج المتفق عليها للدورة الخامسة والخمسين للجنة وضع المرأة؛

٥ - تؤكد أن التنمية التي يعد بها العلم والتكنولوجيا، بما في ذلك تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، لم تتحقق بعد بالنسبة لغالبية الفقراء، وتشدد على ضرورة التسخير الفعال للتكنولوجيا، بما فيها تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، لسد الفجوة الرقمية؛

٦ - تؤكد أيضاً على الدور الهام الذي تضطلع به الحكومات في استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات على نحو فعال في وضع سياساتها الوطنية

وفي توفير الخدمات العامة التي تلبى الاحتياجات والأولويات الوطنية على أسس منها نهج تعدد الجهات المعنية، دعماً لجهود التنمية الوطنية؛

”٧ - تؤكد كذلك أهمية الدور الذي يضطلع به القطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط التقنية في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛

”٨ - تسلّم بأن قيام القطاع الخاص، بالإضافة إلى القطاع العام، بتمويل الهياكل الأساسية لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات أصبح يؤدي دوراً مهماً في العديد من البلدان وأن التمويل المحلي يزداد نتيجة للتدفقات بين الشمال والجنوب ويكمّله التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتسلم أيضاً بأنه يمكن للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي أن يكونا أداتين مفيدتين لتعزيز تطوير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛

”٩ - تلاحظ بقلق الفجوة المتنامية بين الجنسين فيما يتعلق باستخدام المرأة للإنترنت، وهي أكثر اتساعاً من الفجوة بين الجنسين فيما يتعلق بالهواتف المحمولة، إذ أن احتمالات استخدام المرأة للإنترنت هي أقل بنسبة ٢٣ في المائة في البلدان ذات الدخل المنخفض حتى المتوسط وبنسبة ٤٣ في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وتؤكد في هذا الصدد على ضرورة تمكين المرأة اجتماعياً واقتصادياً في البلدان النامية عن طريق استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في مجالات التعليم والرعاية الصحية ومياه الشرب النظيفة والطاقة؛

”١٠ - تسلّم بأن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات تتيح فرصاً وتطرح تحديات جديدة، وأن هناك حاجة ماسة للتصدي للعقبات الرئيسية التي تواجه البلدان النامية في الحصول على التكنولوجيات الجديدة، كعدم كفاية الموارد والهياكل الأساسية والتعليم والقدرات والاستثمارات والقدرة على الاتصال، والمسائل المتعلقة بملكية التكنولوجيا ومعاييرها وتدفقاتها، وتهيب في هذا الصدد، بجميع الجهات المعنية أن تقوم بتوفير القدر الكافي من الموارد للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، وتعزيز بناء قدراتها، ونقل التكنولوجيا إليها بشروط متفق عليها بين الأطراف؛

”١١ - تسلّم أيضاً بالإمكانات الهائلة التي تنطوي عليها تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في تعزيز نقل التكنولوجيات المستخدمة في مجموعة واسعة النطاق من الأنشطة الاجتماعية الاقتصادية؛

١٢ - تشجع على تعزيز التعاون بين الجهات المعنية ومواصلته لضمان التنفيذ الفعال لنتائج مرحلتي جنيف وتونس من القمة العالمية لمجتمع المعلومات، بطرق منها التشجيع على إقامة شراكات وطنية وإقليمية ودولية بين أصحاب المصلحة المتعددين، بما في ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتشجيع مناهج العمل المواضيعية الوطنية والإقليمية لأصحاب المصلحة المتعددين، في إطار جهد وحوار مشتركين مع البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً، والشركاء في التنمية والجهات الفاعلة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

١٣ - ترحب بالجهود التي تبذلها تونس، البلد المضيف للمرحلة الثانية من القمة العالمية لمجتمع المعلومات، بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والاتحاد الدولي للاتصالات والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى المعنية، للقيام سنوياً بتنظيم منتدى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للجميع والمعرض التكنولوجي كمنبر في إطار متابعة القمة، بغية تشجيع هيئة بيئة أعمال حيوية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في شتى أرجاء العالم؛

١٤ - تلاحظ التقدم الذي أحرزته كيانات الأمم المتحدة بالتعاون مع الحكومات الوطنية واللجان الإقليمية وغيرها من الجهات المعنية، بما فيها المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، في تنفيذ مسارات العمل الواردة في الوثائق الختامية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات، وتشجع على استخدام مسارات العمل هذه من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

١٥ - تلاحظ أيضاً تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات على الصعيد الإقليمي بتيسير من اللجان الإقليمية، على النحو الملاحظ في تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية ومتابعتها على الصعيدين الإقليمي والدولي؛

١٦ - تشجع صناديق الأمم المتحدة وبرامجها والوكالات المتخصصة على الإسهام، كل في نطاق ولايته وخطته الاستراتيجية، في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، وتشدد على أهمية توفير موارد كافية في هذا الصدد؛

١٧ - تقرر بالضرورة الملحة لتسخير إمكانيات المعارف والتكنولوجيا، وتشجع في هذا الصدد جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على مواصلة جهوده لتعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوصفها عاملاً حاسماً في التمكين من تحقيق التنمية وحافزاً لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

”١٨ - تقرر أيضا بدور فريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات بوصفه آلية مشتركة بين الوكالات تابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق ومخصصة لتنسيق تنفيذ الأمم المتحدة لنتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات؛

”١٩ - تحيط علما بتقرير الفريق العامل المعني بإدخال تحسينات على منتدى إدارة الإنترنت، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم، في إطار عملية الإبلاغ التي يقوم بها سنويا عن التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها، معلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الفريق العامل، ولا سيما فيما يتعلق بتعزيز مشاركة البلدان النامية؛

”٢٠ - تؤكد ضرورة تعزيز مشاركة جميع البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، في جميع اجتماعات منتدى إدارة الإنترنت، وتدعو في هذا الصدد الدول الأعضاء وغيرها من الجهات المعنية إلى دعم مشاركة الحكومات وجميع الجهات المعنية الأخرى من البلدان النامية في المنتدى نفسه وفي الاجتماعات التحضيرية؛

”٢١ - تدعو الدول الأعضاء وسائر الجهات المعنية إلى النظر على النحو الملائم في مسألة تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية في المناقشات المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

”٢٢ - تؤكد ضرورة المضي في تعزيز أهداف تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وتعميم مراعاتها في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، حتى يتسنى تسخير إمكاناتها بفعالية أكبر بصفتها أدوات حاسمة الأهمية لتمكين التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة؛

”٢٣ - تؤكد أيضاً أن أهداف بناء القدرات من أجل الاستخدام المنتج لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات يتعين زيادة تعزيزها وتعميم مراعاتها في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ برمتها، بغية تدارك الفجوة الرقمية؛

”٢٤ - تؤكد كذلك ضرورة أن تقدم اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٥، تقريرها عن استعراض التقدم المحرز بعد مضي عشر سنوات في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات باعتباره إسهاماً في العملية التحضيرية لاستعراض الجمعية العامة الشامل لتنفيذ نتائج القمة العالمية،

”٢٥ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السبعين، عن طريق اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقريراً عن حالة تنفيذ هذا القرار ومتابعته، في إطار عملية الإبلاغ التي يقوم بها سنوياً بشأن التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها على الصعيدين الإقليمي والدولي؛

”٢٦ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السبعين البند المعنون ’تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية‘.“

٦ - وفي الجلسة ٣٨، المعقودة في ١١ كانون الأول/ديسمبر، كان معروضا على اللجنة مشروع قرار بعنوان ”تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية“ (A/C.2/69/L.67)، قدمته نائبة رئيس اللجنة، ألكسندرا ستيوفسكا، بالاستناد إلى مشاورات غير رسمية أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/69/L.11.

٧ - وفي الجلسة نفسها، وبناء على مقترح من الرئيس، وافقت اللجنة على عدم تطبيق الأحكام ذات الصلة من المادة ١٢٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة والشروع في البت في مشروع القرار.

٨ - وفي الجلسة ٣٨ أيضاً، أبلغت اللجنة بأنه لا تترتب على مشروع القرار A/C.2/69/L.67 أي آثار في الميزانية البرنامجية.

٩ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ميسر مشروع القرار، ممثل بلغاريا، ببيان (انظر A/C.2/69/SR.38).

١٠ - وفي الجلسة ٣٨ أيضاً، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/69/L.67 (انظر الفقرة ١٢).

١١ - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/69/L.67، قام مقدّم مشروع القرار A/C.2/69/L.11 بسحبه.

باء - مشروع مقرر مقدم من الرئيس

١٢ - في الجلسة ٣٨، المعقودة في ١١ كانون الأول/ديسمبر، قررت اللجنة بناءً على اقتراح من الرئيس أن توصي الجمعية العامة بالإحاطة علماً بمذكرة الأمين العام عن الاتصال لأغراض برامج التنمية في منظومة الأمم المتحدة (A/69/217) (انظر الفقرة ١٤).

ثالثا - توصية اللجنة الثانية

١٣ - توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٨٣/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، و ٢٣٨/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، و ٢٧٠/٥٧ بء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، و ٢٢٠/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، و ٢٥٢/٦٠ المؤرخ ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٦، و ١٨٢/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، و ٢٠٢/٦٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، و ١٨٧/٦٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، و ١٤١/٦٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، و ١٨٤/٦٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، و ١٩٥/٦٧ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، و ١٩٨/٦٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣،

وإذ تشير أيضا إلى قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٦/٢٠٠٦ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦، و ٣/٢٠٠٨ المؤرخ ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٨، و ٧/٢٠٠٩ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٩، و ٢/٢٠١٠ المؤرخ ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٠، و ١٦/٢٠١١ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١١، و ٥/٢٠١٢ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٢، وإذ تحيط علما بقرار المجلس ٩/٢٠١٣ المؤرخ ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٣ المتعلق بتقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها،

وإذ تشير إلى القرار ٣٠٢/٦٨ المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٤ والمتعلق بطرائق استعراض الجمعية العامة الشامل لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، وإذ ترحب بالاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة الذي سيعقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥،

وإذ تشير إلى إعلان المبادئ وخطة العمل اللذين اعتمدهما القمة العالمية لمجتمع المعلومات في مرحلتها الأولى التي عقدت في جنيف في الفترة من ١٠ إلى ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣^(١) وأقرهما الجمعية العامة^(٢)، وإلى التزام تونس وبرنامج عمل تونس

(١) انظر الوثيقة A/C.2/59/3، المرفق.

(٢) انظر القرار ٢٢٠/٥٩.

بشأن مجتمع المعلومات اللذين اعتمدتهما القمة في مرحلتها الثانية التي عقدت في مدينة تونس في الفترة من ١٦ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥^(٣) وأقرتهما الجمعية^(٤)،

وإذ تشير أيضا إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥^(٥)،

وإذ تشير كذلك إلى الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية وإلى وثيقته الختامية^(٦) وإلى المناسبة الخاصة التي عقدها رئيس الجمعية العامة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ لتابعة الجهود المبذولة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ووثيقته الختامية^(٧)،

وإذ تشير إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢ وإلى وثيقته الختامية المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"^(٨) وإلى قرار الجمعية العامة ٣١٠/٦٨ المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤،

وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها على الصعيدين الإقليمي والدولي^(٩)،

وإذ تلاحظ انعقاد منتدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات الذي يشترك الاتحاد الدولي للاتصالات في تنظيمه سنويا بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والاجتماع الاستعراضي الأول للقمة العالمية لمجتمع المعلومات بعد مضي عشر سنوات الذي نسقته اليونسكو في باريس في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٣، والمناسبة الرفيعة المستوى المعقودة خلال الاجتماع الاستعراضي الأول التي نسقها الاتحاد الدولي للاتصالات في الفترة من ١٠ إلى ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٤،

وإذ تلاحظ أيضا استضافة جمهورية كوريا للاجتماع الوزاري بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤،

(٣) انظر الوثيقة A/60/687.

(٤) انظر القرار ٢٥٢/٦٠.

(٥) القرار ١/٦٠.

(٦) القرار ١/٦٥.

(٧) القرار ٦/٦٨.

(٨) القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق.

(٩) A/69/65-E/2014/12.

وإذ تلاحظ كذلك القرار المتعلق بالتوصيل في عام ٢٠٢٠: جدول أعمال لتنمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العالم والصادر عن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات الذي عقد في بوسان، جمهورية كوريا، في الفترة من ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤،

وإذ تلاحظ إنشاء اللجنة المعنية بتقنية النطاق العريض لأغراض تطوير التكنولوجيا الرقمية بدعوة من الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات والمديرة العامة لليونسكو، وإذ تحيط علما بوثيقة "أهداف تقنية النطاق العريض لعام ٢٠١٥" التي تحدد أهدافا لعولمة سياسة تقنية النطاق العريض وزيادة توفير هذه التقنية بأسعار ميسورة وزيادة الإقبال عليها دعما للأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وإذ تحيط علما أيضا بالتقرير المعنون "حالة تقنية النطاق العريض لعام ٢٠١٣: تقنية النطاق العريض للجميع"، الذي يعرض تقييما لتلك الأهداف في كل بلد على حدة وحالة نشر تقنية النطاق العريض في جميع أنحاء العالم، فضلا عن تقرير اللجنة المعنية بتقنية النطاق العريض المعنون "مضاعفة الفرص الرقمية: تعزيز إدماج النساء والفتيات في مجتمع المعلومات"، الذي خلص إلى وجود فجوة رقمية بين الجنسين تتمثل في انخفاض عدد النساء المستخدمات للإنترنت عن عدد الرجال بنحو ٢٠٠ مليون نسمة، وإذ تلاحظ أنه إذا لم تتخذ إجراءات إضافية لزيادة إمكانية استفادة النساء والفتيات من تقنية النطاق العريض، فمن الممكن أن تنمو هذه الفجوة الرقمية بين الجنسين لتصل إلى ٣٥٠ مليون نسمة بحلول عام ٢٠١٥، وإذ تحيط علما كذلك بالتقرير المعنون "وسائل التحويل، تسخير تقنية النطاق العريض لتحقيق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥"،

وإذ تلاحظ انعقاد الدورة السابعة عشرة للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في جنيف في الفترة من ١٢ إلى ١٦ أيار/مايو ٢٠١٤،

وإذ تسلم بضرورة احترام السيادة الوطنية والقانون الدولي الواجب التطبيق عند النظر في مسألة تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، وإذ تلاحظ أهمية احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإذ تؤكد من جديد أن الحقوق نفسها التي يتمتع بها الناس خارج الإنترنت يجب أن تحظى بالحماية أيضا على الإنترنت، بما في ذلك الحق في الخصوصية، على النحو المنصوص عليه في القرار المعنون "الحق في الخصوصية في العصر الرقمي"^(١٠)،

(١٠) القرار ١٦٧/٦٨.

وإذ تلاحظ أن التنوع الثقافي هو التراث المشترك للبشرية، وأن مجتمع المعلومات ينبغي أن يقوم على أساس احترام الهوية الثقافية والتنوع الثقافي واللغوي والتقاليد والأديان وأن يشجع عليه، وأن يعزز الحوار بين الثقافات والحضارات، وإذ تلاحظ أيضا أن تعزيز تنوع الهويات الثقافية واللغات وتأكيد هذا التنوع والحفاظ عليه، على النحو المبين في وثائق الأمم المتحدة المتفق عليها بهذا الشأن، بما فيها الإعلان العالمي المتعلق بالتنوع الثقافي الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة^(١١)، أمور ستزيد من إثراء مجتمع المعلومات،

وإذ تنوه بالاتجاهات الإيجابية في إمكانية الاتصال وتوافر الخدمات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصعيد العالمي بأسعار ميسورة، ولا سيما الزيادة المستمرة في الاتصال بشبكة الإنترنت لتشمل ثلث سكان العالم والانتشار السريع للهواتف المحمولة واستخدام الإنترنت بالأجهزة المحمولة، وزيادة توافر محتويات الإنترنت بلغات متعددة، وظهور خدمات وتطبيقات كثيرة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مما يوفر إمكانية كبيرة لتطوير مجتمع المعلومات،

وإذ تلاحظ أن التقدم والعديد من الابتكارات في ميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كاستخدام الإنترنت بالأجهزة المحمولة وشبكات التواصل الاجتماعي عبر الإنترنت والحوسبة السحابية، تساهم في تهيئة مجال دينامي يتطلب من جميع الجهات المعنية التكيف باستمرار مع تلك الابتكارات،

وإذ تسلم بالجهود المستمرة التي تبذلها المنظمات الدولية والإقليمية المعنية وغيرها من الجهات المعنية لوضع تصور لأثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على التنمية ولتحديد معالمه، وإذ تشجع المجتمع الدولي والجهات المعنية على دعم جهود البلدان النامية الساعية إلى تسخير فوائد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تحقيق هدف القضاء على الفقر، بوصفه هدفا رئيسيا من أهداف التنمية المستدامة،

وإذ تشدد، مع ذلك، على أنه بالرغم من التقدم المحرز مؤخرا، لا تزال توجد فجوة رقمية كبيرة ومتنامية بين البلدان من حيث توافر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ويسر تكاليفها واستخدامها وتوفير تقنية النطاق العريض، وإذ تشدد أيضا على ضرورة سد الفجوة الرقمية، بما في ذلك ما يتعلق منها بمسائل كالقدرة على تحمل رسوم الإنترنت، وكفاءة استفادة الجميع من منافع التكنولوجيا الجديدة، ولا سيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،

(١١) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، سجلات المؤتمر العام، الدورة الحادية والثلاثون، باريس، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر - ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، المجلد الأول، القرارات، الفرع الخامس، القرار ٢٥، المرفق الأول.

وإذ تعيد تأكيد ضرورة تسخير إمكانيات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بفعالية أكبر في سبيل بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، من خلال كفالة نمو اقتصادي مطرد وشامل وعادل وتحقيق التنمية المستدامة،

وإذ تشير إلى القرار ٣٠٩/٦٨ المؤرخ ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ الذي رحبت فيه بتقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة^(١٢) وقررت أن يكون مقترح الفريق العامل هو الأساس الرئيسي الذي يستند إليه في إدماج أهداف التنمية المستدامة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، مع التسليم بأنه سيُنظر أيضاً في مدخلات أخرى في عملية التفاوض الحكومية الدولية في الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة،

وإذ تلاحظ الإشارات إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الواردة في مقترحات الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة،

وإذ تعرب عن بالغ القلق من استمرار الآثار السلبية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية، ولا سيما على التنمية، وإذ تسلم بالأدلة على وجود انتعاش متفاوت وهش، وإذ تدرك أن الاقتصاد العالمي، على الرغم من الجهود الكبيرة التي ساعدت على احتواء مخاطر الهبوط، وتحسين ظروف السوق المالية ودعم الانتعاش، لا يزال يمر بمرحلة صعبة محفوفة بمخاطر سلبية، بما في ذلك ارتفاع معدل التقلب في الأسواق العالمية وارتفاع معدلات البطالة، ولا سيما بين الشباب، والمديونية في بعض البلدان واتساع نطاق الضائقة المالية التي تشكل تحديات أمام تحقيق الانتعاش الاقتصادي العالمي وتبرز الحاجة إلى تحقيق مزيد من التقدم في تعزيز الطلب العالمي وإعادة توازنه، وإذ تشدد على ضرورة مواصلة الجهود لمعالجة مواطن الضعف والاختلالات في النظام المالي الدولي وإصلاحه وتعزيزه، وفي غضون ذلك تنفيذ الإصلاحات المتفق عليها حتى الآن،

وإذ تعرب عن القلق من استمرار الآثار السلبية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية على الاتجاهات الإيجابية في نشر تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والاستثمارات اللازمة لكفالة إمكانية حصول الجميع على هذه التكنولوجيات والجهود الرامية لسد الفجوة الرقمية، وإذ تعرب عن القلق أيضاً من الفجوة المتزايدة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في توفير تقنية النطاق العريض، وكذلك من الأبعاد الجديدة التي اتخذتها الفجوة الرقمية،

(١٢) A/68/970 و Corr.1.

وإذ تسلم بضرورة التصدي للقصور في بناء القدرات اللازمة للاستخدام المثمر لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل تخطي الفجوة الرقمية،

وإذ تسلم أيضا بأن عدد مستخدمي الإنترنت أخذ في النمو وبأن طابع الفجوة الرقمية أخذ هو أيضا في التغير من فجوة تبدى في توافر الإنترنت إلى فجوة في جودة الوصول إلى الإنترنت والمعلومات والمهارات التي يمكن للمستخدمين الحصول عليها، والقيمة التي يمكن أن يجنوها منها، وإذ تسلم كذلك في هذا الصدد بضرورة تحديد أولويات استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من خلال اتباع نهج ابتكارية، بما فيها النهج القائمة على تعدد الجهات المعنية، في إطار الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والإقليمية،

وإذ تسلم كذلك بأن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات تشكل عناصر تمكين بالغة الأهمية للتنمية الاقتصادية والاستثمار تعود بمنافع على العمالة والرفاه الاجتماعي، وأن الانتشار المتزايد لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات داخل المجتمع قد أحدث آثارا عميقة على أساليب تقديم الحكومات للخدمات، وتعامل المؤسسات التجارية مع المستهلكين، ومشاركة المواطنين في أوجه الحياة العامة والخاصة،

وإذ تسلم بالإمكانات الهائلة لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات في تعزيز نقل التكنولوجيات المستخدمة في مجموعة واسعة النطاق من الأنشطة الاجتماعية الاقتصادية،

وإذ تعيد تأكيد الفقرات ٤ و ٥ و ٥٥ من إعلان المبادئ المعتمد في جنيف في عام ٢٠٠٣، وإذ تسلم بأن حرية التعبير وحرية تدفق المعلومات والأفكار والمعارف أمور أساسية في مجتمع المعلومات وتعود بالنفع على التنمية،

وإذ تدرك التحديات التي تواجه الدول، ولا سيما البلدان النامية، في مكافحة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض إجرامية، بما في ذلك استخدام الإرهابيين لها، وإذ تشدد على ضرورة تعزيز أنشطة المساعدة التقنية وبناء القدرات، بطلب منها، من أجل منع استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للأغراض الإجرامية ومحكمة من يستخدمونها في تلك الأغراض ومعاقبتهم، وفقا للقانون الدولي،

وإذ تقر بأن الإنترنت عنصر أساسي في بنية مجتمع المعلومات ومرفق عالمي في متناول الجميع،

وإذ تلاحظ استضافة البرازيل للاجتماع العالمي لأصحاب المصلحة المتعددين بشأن مستقبل إدارة الإنترنت (NETMundial) الذي عقد في سان باولو في ٢٣ و ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٤،

وإذ تقر بضرورة المضي في تحسين الإطار القائم لإدارة الإنترنت،

وإذ تسلم بضرورة أن تكون الإدارة الدولية للإنترنت عملية متعددة الأطراف وشفافة وديمقراطية وأن تتم بمشاركة كاملة من الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والتقنية والمنظمات الدولية، كما هو معلن في برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات،

وإذ تسلم أيضا بأهمية منتدى إدارة الإنترنت وولايته باعتباره منتدى للحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين بشأن مسائل شتى، على النحو الوارد في الفقرة ٧٢ من برنامج عمل تونس، بما يشمل مناقشة المسائل المتعلقة بالسياسات العامة المتصلة بالعناصر الأساسية لإدارة الإنترنت، وإذ تنوّه إلى النداءات التي تدعو إلى إدخال تحسينات على أساليب عمل المنتدى، وإذ تأخذ في اعتبارها توصيات الفريق العامل التابع للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية والمعني بإدخال تحسينات على منتدى إدارة الإنترنت،

وإذ تكرر التأكيد على أهمية العملية التي ترمي إلى تعزيز التعاون بما يتسق تماما مع الولاية المنصوص عليها في برنامج عمل تونس، وإذ تلاحظ العمل المتواصل الذي يقوم به الفريق العامل التابع للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية والمعني بتعزيز التعاون،

وإذ تعيد التأكيد على أن من المقرر أن يتابع الأمين العام، من خلال عمليتين منفصلتين، ما أسفرت عنه القمة العالمية لمجتمع المعلومات من نتائج فيما يتصل بإدارة الإنترنت، أي العملية المتوخى منها تعزيز التعاون وعقد منتدى إدارة الإنترنت، وإذ تسلم بأن العمليتين يمكن أن تكمل كل منهما الأخرى،

وإذ تعيد التأكيد أيضا على الفقرات من ٣٥ إلى ٣٧ ومن ٦٧ إلى ٧٢ من برنامج عمل تونس،

وإذ ترحب بالجهود التي بذلتها البلدان المضيئة في تنظيم اجتماعات منتدى إدارة الإنترنت التي عقدت في أثينا، في عام ٢٠٠٦، وفي ريو دي جانيرو، البرازيل، في عام ٢٠٠٧، وفي حيدر أباد، الهند، في عام ٢٠٠٨، وفي شرم الشيخ، مصر، في عام ٢٠٠٩، وفي فيلنيوس، في عام ٢٠١٠، وفي نيروبي، في عام ٢٠١١، وفي باكو، في عام ٢٠١٢، وفي بالي، إندونيسيا، في عام ٢٠١٣، وفي اسطنبول، تركيا، في عام ٢٠١٤،

وإذ تحيط علما بنجاح اجتماعات منتدى إدارة الإنترنت التي عقدت حتى الآن،
وإذ ترحب مع التقدير بالعرض المقدم لاستضافة الاجتماع القادم للمنتدى في البرازيل في
عام ٢٠١٥،

وإذ تسلم بالدور الفريد الذي يضطلع به الشباب في عالم شديد الترابط والتحديات
التي تواجههم والفرص المتاحة لهم، وإذ تحيط علما باحتفال القمة العالمية للشباب لـ "ما بعد
عام ٢٠١٥"، التي استضافتها حكومة كوستاريكا ونظمها الاتحاد الدولي للاتصالات مع
منظمات أخرى في منظومة الأمم المتحدة، فضلا عن الشركاء من الحكومات والجهات
العاملة في القطاع ووسائل الإعلام والمجتمع المدني في الفترة من ٩ إلى ١١ أيلول/
سبتمبر ٢٠١٣، كمساهمة في المناقشات المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في مجال
تسخير تكنولوجيا الاتصالات لأغراض التنمية،

وإذ تسلم أيضا بالدور المحوري الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة في تحقيق
التنمية، بما في ذلك ما يتعلق بتعزيز إمكانية الحصول على تكنولوجيا المعلومات
والاتصالات، بطرق منها إقامة شراكات مع جميع الجهات المعنية بهذا الأمر،

وإذ ترحب، في ضوء الفجوات القائمة في الهياكل الأساسية لتكنولوجيات
المعلومات والاتصالات، بعقد مؤتمر القمة لوصول أفريقيا بالإنترنت في كيغالي،
في عام ٢٠٠٧ وفي القاهرة، في عام ٢٠٠٨، وبعقد مؤتمر القمة لوصول رابطة الدول المستقلة
بالإنترنت في مينسك، في عام ٢٠٠٩، وبعقد اجتماع بلدان الكومنولث في كولومبو
في عام ٢٠١٠، وبعقد الجمعيتين الأولى والثانية للاتحاد الأوروبي المعنيتين ببرنامج العمل
الرقمي في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢، وبعقد مؤتمر القمة المعني بوصول الأمريكتين بالإنترنت
في بنما في عام ٢٠١٢، وبعقد مؤتمر القمة المعني بوصول الدول العربية بالإنترنت في قطر
في عام ٢٠١٢، وبعقد مؤتمر القمة المعني بوصول منطقة آسيا والمحيط الهادئ بالإنترنت
ومنتدى الاتحاد الدولي للاتصالات العالمي للاتصالات في تايلند في عام ٢٠١٣، وبعقد مؤتمر
القمة لتحويل أفريقيا في كيغالي، في الفترة من ٢٨ إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣،
وبعقد مختلف المنتديات الوطنية والإقليمية المعنية بإدارة الإنترنت والتي تعقد سنويا حول
العالم، وبطريق المعلومات السريع لأمريكا الوسطى وطريق المعلومات الفائقة السرعة العابر
لبلدان المنطقة الأوروبية الآسيوية، ومنتدى آسيا لتقنية النطاق العريض وقادة الخدمات العالمية
الذي سيعقد في الهند في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، وبالمناسبات التي يعقدها تحالف توفير
الاتصال بالإنترنت بكلفة معقولة، وبالعديد من المبادرات الإقليمية الأخرى التي ترمي إلى

تعبئة الموارد البشرية والمالية والتقنية للتعجيل بتنفيذ أهداف القمة العالمية لمجتمع المعلومات المتعلقة بالقدرة على الاتصال،

١ - تسلم بما يمكن لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات أن تقوم به من دور في توفير حلول جديدة لمواجهة التحديات الإنمائية، خاصة في سياق العولمة، وبقدرتها على تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمنصف والتنمية المستدامة، والقدرة على المنافسة، والحصول على المعلومات والمعارف، والقضاء على الفقر، والإدماج الاجتماعي، بما يساعد على التعجيل بإدماج جميع البلدان في الاقتصاد العالمي، ولا سيما البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نمواً؛

٢ - تسلم أيضاً بالنمو السريع لشبكات تقنية الاتصال بالنطاق العريض، وخاصة في البلدان المتقدمة النمو، وتعرب عن القلق من الفجوة الرقمية المتنامية في توفر تقنية النطاق العريض والقدرة على تحمل تكاليفها ونوعية الوصول إليها واستخدامها بين البلدان المرتفعة الدخل والمناطق الأخرى، حيث تتخلف أقل البلدان نمواً وأفريقيا كقارة عن ركب بقية مناطق العالم؛

٣ - تعرب عن القلق من الفجوة الرقمية في الحصول على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وفي الاتصال بتقنية النطاق العريض بين البلدان التي تختلف مستويات تنميتها، مما يؤثر في العديد من التطبيقات المهمة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية في مجالات كالحكم والأعمال التجارية والصحة والتعليم، وتعرب أيضاً عن القلق من التحديات الخاصة التي تواجه البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية، في مجال الاتصال بتقنية النطاق العريض؛

٤ - تسلم بأهمية الاستثمار لسد الفجوة بين الجنسين على صعيد تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من خلال توفيرها بأسعار معقولة وإتاحتها على نطاق واسع، ومن ذلك ما يتعلق باستخدام الحصول على تقنية النطاق العريض كأداة لتمكين النساء والفتيات ولمارستهن الطائفة الكاملة لحقوق الإنسان الخاصة بهن، وللحصول على المعلومات والوصول إلى الأسواق وإقامة الشبكات وتوفير المزيد من الفرص؛

٥ - تلاحظ بقلق الفجوة بين الجنسين فيما يتعلق بوصول المرأة إلى الإنترنت، وتؤكد في هذا الصدد ضرورة تمكين النساء والفتيات، لا سيما في البلدان النامية، من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجالات التعليم والرعاية الصحية والزراعة وتوفير مياه الشرب النظيفة والطاقة والخدمات العامة، ولتمكين صاحبات المشاريع من

الحصول على الخدمات وتنمية شركائهم وتطوير ابتكارات جديدة، ولتعزيز قدرة المرأة على الوصول إلى الوظائف ذات القيمة المضافة، وزيادة مشاركتها الاقتصادية والمدنية والسياسية؛

٦ - تؤكد أن التنمية التي يعد بها العلم والتكنولوجيا، بما في ذلك تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، لم تتحقق بعد بالنسبة لغالبية الفقراء، وتشدد على ضرورة التسخير الفعال للتكنولوجيا، بما فيها تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، لسد الفجوة الرقمية؛

٧ - تؤكد على الدور الهام الذي تضطلع به الحكومات في استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات على نحو فعال في وضع سياساتها الوطنية وفي توفير الخدمات العامة التي تلي الاحتياجات والأولويات الوطنية على أسس منها نهج تعدد الجهات المعنية، دعما لجهود التنمية الوطنية؛

٨ - تؤكد أيضا أهمية الدور الذي يضطلع به القطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط التقنية في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛

٩ - تسلم بأن قيام القطاع الخاص، بالإضافة إلى القطاع العام، بتمويل الهياكل الأساسية لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات أصبح يؤدي دورا مهما في العديد من البلدان وأن التمويل المحلي يزداد نتيجة للتدفقات بين الشمال والجنوب ويكملة التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتسلم أيضا بأنه يمكن للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي أن يكونا أداتين مفيدتين لتعزيز تطوير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛

١٠ - تسلم أيضا بأن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات تتيح فرصا وتطرح تحديات جديدة، وأن هناك حاجة ماسة للتصدي للعقبات الرئيسية التي تواجه البلدان النامية في الحصول على التكنولوجيات الجديدة، كعدم كفاية الموارد والهياكل الأساسية والتعليم والقدرات والاستثمارات والقدرة على الاتصال، والمسائل المتعلقة بملكية التكنولوجيا ومعاييرها وتدفقاتها، وتهيب، في هذا الصدد، بجميع الجهات المعنية أن تقوم بتوفير القدر الكافي من الموارد للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، وتعزيز بناء قدراتها، ونقل التكنولوجيا إليها بشروط متفق عليها بين الأطراف؛

١١ - تسلم بالإمكانات الهائلة التي تنطوي عليها تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في تعزيز نقل التكنولوجيات المستخدمة في مجموعة واسعة النطاق من الأنشطة الاجتماعية الاقتصادية؛

١٢ - تشجع على تعزيز التعاون بين الجهات المعنية ومواصلته لضمان التنفيذ الفعال لنتائج مرحلتي جنيف^(١) وتونس^(٢) من القمة العالمية لمجتمع المعلومات، بطرق منها

التشجيع على إقامة شراكات وطنية وإقليمية ودولية بين أصحاب المصلحة المتعددين، بما في ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتشجيع مناهج العمل المواضيعية الوطنية والإقليمية لأصحاب المصلحة المتعددين، في إطار جهد وحوار مشتركين مع البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً، والشركاء في التنمية والجهات الفاعلة في قطاع تكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛

١٣ - ترحب بالجهود التي تبذلها تونس، البلد المضيف للمرحلة الثانية من القمة العالمية لمجتمع المعلومات، بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والاتحاد الدولي للاتصالات والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى المعنية، للقيام سنوياً بتنظيم منتدى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للجميع والمعرض التكنولوجي كمنبر في إطار متابعة القمة، بغية تشجيع هبة بيئة أعمال حيوية لقطاع تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في شتى أرجاء العالم؛

١٤ - تلاحظ التقدم الذي أحرزته كيانات الأمم المتحدة بالتعاون مع الحكومات الوطنية واللجان الإقليمية وغيرها من الجهات المعنية، بما فيها المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، في تنفيذ مسارات العمل الواردة في الوثائق الختامية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات، وتشجع على استخدام مسارات العمل هذه من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

١٥ - تلاحظ أيضاً تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات على الصعيد الإقليمي بتيسير من اللجان الإقليمية، على النحو الملاحظ في تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية ومتابعتها على الصعيدين الإقليمي والدولي^(٩)؛

١٦ - تشجع صناديق الأمم المتحدة وبرامجها والوكالات المتخصصة على الإسهام، كل في نطاق ولايته وخطته الاستراتيجية، في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، وتشدد على أهمية توفير موارد كافية في هذا الصدد؛

١٧ - ترحب مع التقدير بالعرض الذي قدمته المكسيك لاستضافة الاجتماع المقبل لمنتدى إدارة الأنترنت في عام ٢٠١٦، وتوصي بالنظر في تمديد ولاية المنتدى في سياق الاستعراض الشامل الذي سيجري في عام ٢٠١٥،

١٨ - تقر بالضرورة الملحة لتسخير إمكانات المعارف والتكنولوجيا، وتشجع في هذا الصدد جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على مواصلة جهوده لتعزيز استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بوصفها عاملاً حاسماً في التمكين من تحقيق التنمية وحافزاً لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

١٩ - تقرر أيضا بدور فريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات بوصفه آلية مشتركة بين الوكالات تابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق ومخصصة لتنسيق تنفيذ الأمم المتحدة لنتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات؛

٢٠ - تحيط علما بتقرير الفريق العامل المعني بإدخال تحسينات على منتدى إدارة الإنترنت^(١٣)، وتطلب إلى الأمين العام أن يواصل تقديم معلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الفريق العامل، ولا سيما فيما يتعلق بتعزيز مشاركة البلدان النامية، في إطار عملية الإبلاغ التي يقوم بها سنويا عن التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها؛

٢١ - تؤكد ضرورة تعزيز مشاركة جميع البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، في جميع اجتماعات منتدى إدارة الإنترنت، وتدعو في هذا الصدد الدول الأعضاء وغيرها من الجهات المعنية إلى دعم مشاركة الحكومات وجميع الجهات المعنية الأخرى من البلدان النامية في المنتدى نفسه وفي الاجتماعات التحضيرية؛

٢٢ - تقرر بضرورة تسخير إمكانات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بصفتها أدوات حاسمة الأهمية للتمكين من تحقيق التنمية المستدامة وتدارك الفجوة الرقمية، وتؤكد أنه ينبغي إيلاء الاعتبار الواجب لبناء القدرات بما يتيح استخدام هذه التكنولوجيات على نحو منتج في وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

٢٣ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السبعين، عن طريق اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقريراً عن حالة تنفيذ هذا القرار ومتابعته، في إطار عملية الإبلاغ التي يقوم بها سنويا بشأن التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها على الصعيدين الإقليمي والدولي؛

٢٤ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السبعين البند المعنون "تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية".

١٤ - وتوصي اللجنة الثانية أيضا بأن تعتمد الجمعية العامة مشروع المقرر التالي:
مذكرة من الأمين العام بشأن الاتصال لأغراض برامج التنمية في منظومة الأمم المتحدة
إن الجمعية العامة،
تقرّر أن تحيط علما بمذكرة الأمين العام عن الاتصال لأغراض برامج التنمية
في منظومة الأمم المتحدة (A/69/217).
